الخلاصة

الثروة المائية من الثروات الطبيعية ذات الاهمية الكبيرة والبالغة كونها تدخل في اغلب مرافق الحياة على اعتبارها مصدرا اساسيا لها اذ لا يمكن ان تكون الحياة بدون الماء فضلا عن الاستخدامات الكثيرة لها والتي تبدأ بالاستخدامات اليومية كالشرب والطهي والاستحمام, كذلك في الاستخدامات الصناعية والزراعية والنقل وتوفير الطاقة وبتوفير الغذاء وتحقيق الامن الغذائي للبلد , لذا تعتبر الثروة المائية من دعائم وركائز الاقتصاد الوطني لأي دولة , والجدير بالذكر ان بعض الدول التي تمتلك مصادر الثروة المائية تأخذ من الثروة اداة سياسية تحقيق رغباتها وتمرير مشاريعها السياسية تحت هذا العنوان من خلال التحكم في كميات المياه التي تنبع من ارضيها لدول الجوار وغيرها ومن ابرز هذه السياسات المائية هي السياسة التي تتبعها تركيا مع العراق معلى اعتبار ان هذه الدراسة تنحصر في الثروة المائية في العراق ولما كانت الثروة المائية تتميز بهكذا صفات واهمية كبيرة والتي تبقى وتستمر الحياة اذن من الضرورات الواجبة هي توفير الحماية الجنائية لهذه الثروة الوطنية وبما يتناسب مع اهميتها سيما وان الله سبحانه وتعالى قد خصها بالتكريم والطهارة واوجب الحفاظ عليها وبعد البحث والتحري فأني لم اجد دراسة متخصصة بهذا الموضوع وكذلك لم اجد حماية جنائية مناسبة توفر الحماية الجنائية للثروة المائية وبما يتناسب مع اهميتها الكبيرة ودورها الاساسي في بقاء الحياة واستمرارها من اجل معالجة هذا الموضوع قمت بالبحث في هذا الموضوع عسى ان اوفق فيه اذ قمت بتقسيم موضوع الحماية الجنائية للثروة المائية في هذا البحث الى ثلاثة فصول وخاتمة لبيان ما توصل اليه الباحث من نتائج ومقترحات خصص الفصل الاول لبيان ماهية الحماية الجنائية للثروة المائية في مبحثين كان المبحث الاول لمفهوم الحماية الجنائية للثروة المائية بمطلبين واربع فروع والمبحث الثاني كان لنطاق الحماية الجنائية للثروة المائية والمسؤولية الجنائية في للأشخاص المعنوية بمطلبين واربع فروع واما الفصل الثاني فقد خصص الى تطبيقات الحماية الجنائية في مبحثين كان المبحث الاول لتخريب مجاري مياه الثروة المائية بمطلبين واربع فروع واما المبحث الثاني فقد عالج جريمة الاشتراك في الاتفاق الجنائي على تخريب مجاري مياه الثروة المائية في مطلبين واربع فروع اما الفصل الثالث قد كرس للحماية الاجرائية للثروة المائية في مبحثين كان الاول لبيان الاجراءات الجنائية للثروة المائية خلال مرحلة التحري وجمع الادلة والتحقيق الابتدائي في مطلبين واربع فروع اما المبحث الثاني فقد اوضح الاجراءات الجنائية لحماية الثروة المائية خلال مرحلة المحاكمة والطعن وفي مطلبين واربع فروع وكل ذلك كان من اجل وضع دراسة متخصصة تمكن المشرع العراقي من توفير الحماية

الجنائية اللازمة للثروة المائية يتناسب مع اهميتها وهذه هي خلاصة هذا البحث.. والله المـــوفق.